

واشنطن تقر بفشل المفاوضات الحدودية بين لبنان وإسرائيل

موارد الهيدروكربون البحرية في المنطقة.

وتتعلق المفاوضات أساسا بمساحة بحرية تمتد على حوالي 860 كيلومترا مربعا، بناء على خارطة أرسلت في 2011 إلى الأمم المتحدة. إلا أن لبنان اعتبر لاحقا أنها استندت إلى تقديرات خاطئة. وطالب لبنان خلال جلسات المفاوضات بمساحة إضافية تبلغ 1430 كيلومترا مربعا تشمل جزءا من حقل "كاريش" الذي تعمل فيه شركة إنرجيان اليونانية، حسب قول مديرة معهد حوكمة الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لوري هايتيان في وقت سابق، معتبرة أن البلدين دخلا "مرحلة حرب الخرائط".

ووقع لبنان في 2018 أول عقد للتقريب عن الغاز والنفط في رعتين من مياهه الإقليمية، تقع إحداها -وتعرف بالبلوك رقم 9- في الجزء المتنازع عليه مع إسرائيل. وبالتالي، ما من خيار أمام لبنان للعمل في هذه الرقعة إلا بعد ترسيم الحدود.

والتفكك لبنان وإسرائيل على بدء المفاوضات بعد سنوات من الجهود الدبلوماسية التي قادتها واشنطن. وعقدت أول جولة من المحادثات التي يصور لبنان على طابعها التقني وعلى أنها غير مباشرة في أكتوبر الماضي.

وحض بومبيو "الطرفين على التفاوض على أساس مطالبتهما البحرية أمام الأمم المتحدة". وتعثرت المفاوضات بين إسرائيل ولبنان، في نهاية نوفمبر الماضي، بعد إطلاقها في أوائل أكتوبر الماضي، وكان مراقبون يتوقعون هذه الانتكاسة لاسيما وأن حزب الله الذي يسيطر على مفاصل القرار اللبناني كان غير جدي في الذهاب بعيدا نحو التسوية، حيث كانت موافقته عليها من باب كسب الوقت وتخفيف ضغوط إدارة دونالد ترامب عليه إلى حين وصول إدارة أميركية جديدة.



مايك بومبيو
واشنطن مستعدة للتوسط في مناقشات بناء

وأعلنت الولايات المتحدة في وقت سابق عن تأجيل الجولة المقترضة بين الطرفين في ديسمبر إلى أجل غير مسمى دون أن تذكر دوافع هذا التأجيل. وكانت إسرائيل اتهمت في 20 نوفمبر، لبنان بتغيير موقفه مرارا بشأن ترسيم الحدود البحرية محذرة من أن هذا الأمر قد يؤدي إلى طريق مسدود وبالتالي يبطئ عملية استكشاف

بيروت - أعربت الولايات المتحدة الثلاثاء عن أسفها للطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات بين لبنان وإسرائيل بشأن ترسيم حدودهما البحرية، بعد أقل من ثلاثة أشهر من انطلاقها بوساطة أميركية وبرعاية الأمم المتحدة.

وهذه المرة الأولى التي تقر فيها الولايات المتحدة بفشل جهود التسوية الحدودية بين لبنان وإسرائيل، حيث حاولت على مدار الفترة الماضية إبداء تفاؤل والتحدث بإيجابية عن أجواء الجولات التي جرت بين الطرفين في مقر قوات حفظ السلام الأممية (يونيفيل) في منطقة الناقورة جنوب لبنان.

وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في بيان "في وقت سابق من هذا العام، سعت الحكومتان الإسرائيلية واللبنانية إلى مساعدة الولايات المتحدة في التوسط للتوصل إلى اتفاق بشأن حدودهما البحرية".

وأضاف وزير الخارجية الأميركي "من شأن هذا الاتفاق تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة على الأرجح لشعبي البلدين". وتابع "لكن للأسف، رغم وجود بعض النيات الحسنة للجانبين، فإن الطرفين لا يزالان متباعدين جدا"، مؤكدا أن واشنطن "مستعدة للتوسط في مناقشات بناء".

منح السودان الحصانة السيادية لا يلغي ملاحقته قضائيا

خطوة الكونغرس تفتح الباب

أمام التطبيع الرسمي بين الخرطوم وتل أبيب



إدارة ترامب للسودان: قمنا بما يجب وحان دوركم

على أن لدى الكونغرس بعض الشكوك حول مستقبل الحكم في السودان، في ظل تقلبات توجهها المرحلة الانتقالية، وأن بقاء هذا البند بمثابة ضمان لعدم انحراف مسار السلطة.

ويبقى التخوف الرئيسي من إمكانية عودة الإسلاميين إلى الحكم في الخرطوم مجددا، ووجود هواجس من تقديرات قوى يسارية مختلفة قريبة من الحكومة، ما يجعل الاستفتاء كانه عصا أو ميرر لممارسة ضغوط سياسية إذا اقتضى الأمر.



وأكدت واشنطن عزمها مساندة الحكومة المدنية ودعم التحول الديمقراطي في السودان، وتمكينها من الحصول على مساعدات مالية من مؤسسات تمويل دولية، وتوفير 700 مليون دولار على شكل مساعدات، وإغفاءات من ديون تقدر بـ230 مليون دولار، وفتح المجال أمام تدفق الاستثمار الأجنبي.

وتسهم المساعدات في إطلاق عملية جادة لتخفيف أعباء الديون على السودان، ما يساعد في إعادة تأهيله لبرنامج الدول الفقيرة المثقلة بالديون في صندوق النقد الدولي.

وأشار بيان لوزارة العدل السودانية، الثلاثاء، إلى أن النسخة الأولية التي تم تقديمها إلى الكونغرس كانت تقضي بشطب جميع القضايا المرفوعة ضد السودان تحت قانون الإرهاب، وتحويل القضايا المرفوعة على السودان في أحداث 11 سبتمبر، وبدأ رفعها ضد السودان عام 2003 لتكون بموجب قانون "العدالة ضد رعاة الإرهاب" (جاستا)، الذي يمكن بموجبه مقاضاة أي دولة، بما في ذلك غير المدرجة في قائمة الإرهاب.

واصطدم هذا الأمر بمعارضة قوية من قبل اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ مدعويين باعتراضات محامي أسر الضحايا الذين رفضوا تحويل قضاياهم المرفوعة سلفا ضد السودان إلى قانون "جاستا".

وقضى التشريع الذي تمت إقرارته، لهذا السبب، باستمرار هذه القضايا وفق قانون الإرهاب وليس قانون "جاستا"، كما طلب السودان، وترك الباب مواربا أمام تعرض السودان لضغوط سياسية لاحقا.

ويشطب التشريع الجديد القضايا المرفوعة، وبينها قضايا رفعت العام الجاري تتهم نظام الرئيس السابق عمر البشير بدعم حركة حماس الفلسطينية في أعمال إرهابية تضرر منها أميركيون مقيمون في إسرائيل، وقضية أخرى قام برفعها منتصف العام الحالي بحارة كانوا على متن المدرسة "كول"، ولم يسبق لهم أن قاضوا الخرطوم وطالبوا بتعويضات أيضا.

وأكدت وزارة العدل، أن السودان ملتزم بالظهور أمام المحاكم الأميركية والدفاع عن نفسه في القضايا القائمة لإثبات عدم علاقته بتفجيرات 11 سبتمبر.

ويشير متابعون إلى أن وجود استثناء بشأن أحداث 11 سبتمبر يبرهن

استعادة السودان للحصانة السيادية يعتبر خطوة مهمة بعد قرار شطبه من اللائحة الأميركية للدول الراعية للإرهاب. ويشكل قرار الكونغرس حافزا لإنجاح الفترة الانتقالية التي شهدت عديد الهزات في الفترة الماضية.

الخرطوم - وافق الكونغرس الأميركي، مساء الاثنين، على تشريع استبعاد موجبه السودان الحصانة السيادية التي فقدها عقب إدراجها على قائمة الدول الراعية للإرهاب، ما يعني منع ملاحقة الحكومة قضائيا من قبل أفراد أميركيين.

وجاءت الحصانة منقوصة بعض الشيء، حيث تضمن التشريع بندا يمنح ضحايا هجمات 11 سبتمبر وعائلاتهم "حق رفع دعاوى قضائية أو استكمال أخرى تتعلق بدور مفترض للسودان للجهات بسبب استضافته قنصلين في تنظيم القاعدة".

وحصل السودان على هذه الحصانة بعد مناقشات طويلة مع الإدارة الأميركية، وقام بدفع تعويضات بقيمة 335 مليون دولار لآسر ضحايا المدرسة "يو إس كول" وتفجيرات سفارتي الولايات المتحدة في كل من كينيا وتنزانيا، وهو ما سهل عملية رفع اسمه من لائحة الإرهاب في 14 ديسمبر.

وأثبتت التحقيقات ضلوع الجانب يحملون جوازات سفر سودانية في تفجيرات السفارتين والمدصرة، لكن لم تتوافر أدلة أميركية قاطعة تؤكد وجود صلة مباشرة للسودان بتفجيرات 11 سبتمبر 2001.

وقاد السيناتور تشاك شومر فريقا يتشكل من محامين وسياسيين وأسر ضحايا لربط رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب بإصدار قانون يضمن حصول عائلات ضحايا 11 سبتمبر على التعويضات اللازمة من الخرطوم إذا حكم القضاء بذلك.

700 مليون دولار قيمة مساعدات أميركية للخرطوم، وإغفاءات من ديون تقدر بـ230 مليون دولار

ورفض محامو أسر الضحايا عرضا بقيمة 700 مليون دولار، وطالبوا بـ4 مليارات دولار، مقابل الموافقة على منح السودان الحصانة القانونية المطلوبة، ما جعل التفاهات تتعقد، وأجبر الإدارة الأميركية على التدخل لعبور هذه العقبة.

وتشير التطورات الإيجابية إلى أن العلاقات بين واشنطن والخرطوم تسير بوتيرة جيدة، وقد تشهد انفراجات على مستويات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية، وتعهد تصحيح أوضاع اختلت طوال نحو 27 عاما.

وأوقفت الإدارة الأميركية بوعودها للسودان، بدءا من رفع اسمه من لائحة الإرهاب، وحتى توفير الحصانة (جزئيا)، ما يعني أن الطريق بات مفتوحا لتنفيذ الخرطوم ما وعدت به

نتنياهو يقرر بانتخابات تشريعية جديدة لضمان البقاء في السلطة

نتنياهو هو يقامر بانتخابات تشريعية جديدة لضمان البقاء في السلطة. ونتنياهو الآن خطرا أكبر.. احتمالات عدم توليه رئاسة الوزراء أقوى من ذي قبل. ونفى نتنياهو الضغوط باتجاه إجراء الانتخابات مبكرة وأنشئ باللائمة في الاضطرابات السياسية على حزب أزرق أبيض. ودفع المازق الاقتصاد الإسرائيلي إلى المزيد من الغموض في نهاية العام، ومن المتوقع أن يفرض الركود الناجم عن الجائحة إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5 في المئة مع بقاء معدل البطالة عند 12.1 في المئة.



بنيامين نتنياهو
سبواحه خصما شرسا
وهو رئيس حزب بينيتا
نفتالي بينيت

وقال هازان إن من المرجح أن يلعب نتنياهو في الانتخابات المقبلة على حملة التطعيم في البلاد، والتي بدأت هذا الأسبوع، بالإضافة إلى رصيده من العلاقات مع سلسلة الاتفاقات مع دول الخليج والسودان والمغرب، التي أبرمت بوساطة الولايات المتحدة.

ويعتد نتنياهو بعلاقة وثيقة مع الرئيس دونالد ترامب، الذي اتخذ عددا من الخطوات الداعمة لإسرائيل في الانتخابات السابقة. لكن هازان يقول إنه مع تولي الرئيس جو بايدن منصبه في يناير، سيخسر نتنياهو أحد الأرصدة المهمة في حملته الانتخابية.

جناحية بالفساد موجهة له بساحات القضاء، لكنه يراهن على تفكك محور الوسط الذي يمثله أزرق أبيض، وضعف اليسار، فضلا عن أملة في أن تؤدي السيطرة على جائحة كورونا مع بدء التطعيم في إسرائيل إلى تنامي شعبيته المتهاوية.

وكان نتنياهو رئيس حزب الليكود اليميني ووزير الدفاع غانتس رئيس حزب أزرق أبيض المنتمي إلى الوسط قد شكلا حكومة وحدة في مايو الماضي بعد ثلاثة انتخابات غير حاسمة منذ أبريل 2019.

ويقضي اتفاقهما بأن يتولى غانتس رئاسة الوزراء في نوفمبر المقبل وإقرار ميزانية لعامي 2020 و2021، وهو ما سعى نتنياهو إلى التمسك منه، وكان هذا متوقعا منذ البداية، حيث أكد محللون كثير أن زعيم الليكود لن يتخلى عن منصبه، ولن يقبل بموازنة موحدة.

وقال المحللون إن نتنياهو كان يريد إجراء انتخابات في مايو أو يونيو من العام المقبل بعد أن تكون أزمة كورونا قد انحسرت وبدأ الاقتصاد يتحسن على أمل الفوز بأغلبية برلمانية تمنحه الحصانة وترجي المحاكمة.

لكن إجراء انتخابات في مارس يشكل خطرا بالغا على أطول زعماء إسرائيل بقاء في السلطة. وقال ريفوفين هازان الأستاذ في قسم علوم السياسة بالجامعة العبرية "إنها لعبة جديدة تماما. يواجه

تل أبيب - تتجه إسرائيل إلى انتخابات تشريعية جديدة، بعد فشل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وشريكه الرئيسي في الحكم رئيس تحالف أبيض أزرق بيني غانتس في تسوية الخلاف حول الموازنة العامة للدولة.

وأراد غانتس بالتوجه للتصويت على إقرار موازنة موحدة لعامي 2020 و2021 في الكنيست حشر نتنياهو في الزاوية، بيد أن الأخير استغل الفرصة في ظل انقسامات تعصف بتحالف أبيض أزرق دافعا باتجاه انتخابات جديدة يسعى من خلالها إلى تشكيل

تحالف حكومي يميني صاف. ويرى مراقبون أن حماسة نتنياهو لانتخابات جديدة، قد لا تكون في محلها لاسيما في ظل صعود أقطاب كبرى على مستوى الساحة اليمينية، وبينهم حزب يمينا الذي يقوده نفتالي بينيت وجدهون ساعر الذي استقال مؤخرا من الليكود وشكل حزبا أطلق عليه اسم "أمل جديد".

وبمقتضى القانون يؤدي عدم إقرار الموازنة في موعدها إلى إجراء انتخابات في مارس. وستكون هذه الانتخابات الرابعة في أقل من عامين ما يعكس وجود أزمة كبيرة في النظام الانتخابي الإسرائيلي.

وإجراء انتخابات سيليقي نتنياهو في ساحة معركة للبقاء في ظل تصاعد الغضب الشعبي من النهج الذي اتبعه في التصدي لأزمة كورونا واتهامات المقبلة.

ويرى مراقبون أن الخطوات الأميركية تمهد لخروج الحكومة السودانية الجديدة إلى النور، وتأسيس مفاوضات السلام بصورة صحيحة، ما يساهم في إحداث تغيير يشعر به المواطنون الذين ينتظرون جني ثمار عوائد التحول السياسي في البلاد.

وقال مقرر المجلس القيادي للجهة التشريعية محمد زكريا، إن تمرير قرار الكونغرس ستكون له انعكاسات إيجابية من جهة إنزال اتفاق السلام في السودان على الأرض في أقاليم الهامش، وأن المساعدات والانفتاح برفعها منتصف العام الحالي بحارة كانوا على متن المدرسة "كول"، ولم يسبق لهم أن قاضوا الخرطوم وطالبوا بتعويضات أيضا.

وأكدت وزارة العدل، أن السودان ملتزم بالظهور أمام المحاكم الأميركية والدفاع عن نفسه في القضايا القائمة لإثبات عدم علاقته بتفجيرات 11 سبتمبر.

ويشير متابعون إلى أن وجود استثناء بشأن أحداث 11 سبتمبر يبرهن



احتمالات إزالة نتنياهو أقوى من ذي قبل